

## أخبار قصيرة

## رحلات الدمام-مشهد تشهد إقبالاً كبيراً

أشار مديرعام شركة "إيران إير" إلى الإقبال الكبير على رحلات الدمام -مشهد، قائلاً: إنه يتم تسير رحلات أسبوعياً بين الدمام ومشهد والعكس، حيث تحقق هذه الرحلات نسبة إشغال ١٠٠٪ في مقاعد الطائرات. وأوضح شمس الدين فرزادي بور، أمس الأحد، في حديث لوكالة إيلا العمالية: إعادة تسير الرحلات الجوية السابقة في المنطقة هي من أهداف ومهام "إيران إير" الأساسية، وبالتأكيد فإن استئناف رحلة الدمام -مشهد سيساهم في تعزيز التفاعلات الاقتصادية والثقافية والسياحة الدينية بين إيران والمملكة العربية السعودية. وأضاف: هذا الخط كان أحد الوجهات المميزة في الماضي، وتقوم "إيران إير" بنقل المسافرين والزوار من الدمام إلى مشهد؛ وبالطبع، هناك طلب على السفر من الدمام إلى مشهد. وتابع: هذه الرحلات تم استئنافها بعد انقطاع دام ٩ سنوات، وقد تم متابعة هذا المسار لأكثر من عام لإحيائه.



## مجلس الشورى الاسلامي يوافق على اتفاقية التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا

وافق نواب مجلس الشورى الإسلامي على مشروع قانون اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه. ووافق النواب، في جلسة أمس الأحد، على التقرير العام والتفاصيل الخاصة باللجنة الاقتصادية حول مسودة اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه. وبموجب المادة الوحيدة من مشروع القانون هذا، تمت الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من ناحية والاتحاد الاقتصادي الأوراسي والدول الأعضاء فيه من ناحية أخرى، بما في ذلك مقدمة ١٤٧ و مادة ٦ و ملاحق، وحتى يتم منح الإذن لتبادل الوثائق.



## العراق: إيران أبلغتنا باستئناف ضخ الغاز

أعلن المتحدث باسم وزارة الكهرباء العراقية عن استئناف ضخ الغاز الإيراني بعد ١٠ أيام. وقال أحمد موسى، أمس الأحد، في تصريح صحفي: إن الجانب الإيراني أبلغنا إن توقف ضخ الغاز سببه وجود أعمال صيانة على أنابيب النقل، وسيستأنف بعد ١٠ أيام. وقال موسى: إن بعض محطات الإنتاج الجاهزة للعمل توقفت بسبب شح إمدادات الغاز الإيراني، ما أدى إلى تراجع قدرة المنظومة على تلبية احتياجات المواطنين في ظل الطلب المتزايد على الكهرباء خلال فصل الشتاء. وأوضح: إن توقف إمدادات الغاز الإيراني أدى إلى ضغط كبير على المنظومة الكهربائية وأثر بشكل كبير على إنتاج الطاقة لتفقد المنظومة من ٨ - ٧ آلاف ميغاواط من الطاقة الكهربائية.



فيما تصدّر ١٥ مليار دولار من المنتجات البتروكيماوية سنوياً

## إيران ترفع إنتاجها اليومي من النفط بمقدار ١٥ مليون لتر

أعلن مسؤول في شركة تكرير وتوزيع النفط الوطنية الإيرانية عن زيادة قدرها ١٥ مليون لتر في إنتاج النفط اليومي في البلاد خلال الأشهر الأربعة من ولاية الحكومة الجديدة برئاسة الدكتور مسعود بزشكيان. وصرح نائب رئيس شركة تكرير وتوزيع النفط الوطنية، محمد علي دادور، أن متوسط الإنتاج اليومي من النفط في الأشهر الخمسة الأولى من العام الإيراني الحالي (بدأ في ٢٠ مارس / آذار ٢٠٢٤) بلغ حوالي ١١١ مليون لتر، والذي ارتفع الآن إلى أكثر من ١٢٥ مليون لتر. كما أعرب دادور عن أمله في أن تضيف الوحدات الجديدة في مصفاة آبادان، والتي من المقرر أن تدخل الخدمة خلال الشهرين المقبلين، أكثر من ٣ ملايين لتر من الديزل "يورو ٥" إلى إمدادات الوقود في البلاد، مما يرفع الإنتاج اليومي من حوالي ١٢٨ إلى ١٣٠ مليون لتر. وأشار دادور إلى أن هذه الزيادة

الحفزي وتشغيل وحدة التكسير الهيدروجيني في مصفاة آبادان.

## تصدير ١٥ مليار دولار من المنتجات البتروكيماوية

في سياق آخر، أعلن المدير العام لشركة الصناعات الوطنية البتروكيماوية عن قيمة تصدير إيران للمنتجات البتروكيماوية سنوياً. وقال حسن عباس زادة: إن إيران تصدّر سنوياً ١٥ مليار دولار من المنتجات البتروكيماوية إلى مختلف بلدان العالم.

الإنتاج هي علامة أمل على أن البلاد يمكن أن تتحمل الشتاء مع مخاوف أقل، وقال: إنه منذ تشكيل الحكومة الجديدة في أواخر أغسطس، كانت إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة الجديدة في الشركة ضمان إمدادات الوقود في الشتاء؛ مضيفاً: إن هذا الهدف تم تحقيقه من خلال معالجة الاختناقات وزيادة المواد الخام لمصافي البلاد بأكثر من ١٠٠ ألف برميل يومياً وتحسين الظروف التشغيلية والاستفادة من الطاقة الخاملة لوحدات التكسير

## مع تركيز على تأثيرات سياسة الرئيس الأميركي المنتخب

## «استراتيجية الاقتصاد الكلي» تهيمن على صناديق التحوط في ٢٠٢٥

تشتري الشركات أو الأسهم؟»، وواصل: «التعريف واسع جداً لدرجة أنه قد يستدعي مزيداً من الأسئلة من المستثمرين الحاليين». ورغم ذلك، فإن المواقف بدأت تتغير. وقد حدث كثير من الصناديق مستندات المستثمر لديها في العامين الماضيين لتسمح بتضمين «تعرض» العملات المشفرة، كما أفاد إيدورولي، كبير مسؤولي الاستثمار في حلول صناديق التحوط في «يو بي إس لإدارة الأصول». وأضاف رولي أن «صناديق التحوط غير المختصة لا تزال تفتقر إلى تعرضات كبيرة للعملات المشفرة. ومع ذلك، يمكن لبعض الصناديق التداول فيها بشكل غير مباشر». من جهة أخرى، حقق صندوق NextGen Digital Venture المختص في أسهم العملات المشفرة فقرة بنسبة ١١٦ في المائة هذا العام حتى نوفمبر الماضي، وذلك بفضل تعرضه لأسهم مثل «كوينبيس». و«مايكروستراتيجي» و«ماراثون ديجيتال هولدينغز». وعلى الرغم من تفاؤل مؤسسه جيسون هوانغ، فإنه حذر بأن «البتكوين» قد تصل إلى ذروة دورتها العام المقبل. في الوقت نفسه، رفع بعض صناديق التحوط، مثل «ميليونيوم مانجمنت» و«كابولا مانجمنت» و«تودور إنفستمنت» تعرضه لأسهم صناديق الاستثمار المتداول في البورصة (ETFs) لـ«البتكوين» الفورية الأميركية في الربع الثالث، وفقاً لما أظهرت البيانات. وأضاف أنتوني سكراموتشي، مؤسس «سكاي بريدج»، أن الأمر قد يستغرق وقتاً قبل أن تجذب العملات المشفرة مزيداً من المخصصات الكبيرة، مشيراً إلى أن المناقشات التنظيمية ما زالت في بدايتها، وقال: «نحن الآن في مرحلة إنشاء مدجج تنظيمي. المؤسسات الكبيرة لا تريد أن تُطرد من العمل، فهي تجلس فوق كميات ضخمة من المال، ومن واجبه تحمل المخاطر المحسوبة».

أجرته «سوسيتيه جنرال» في نوفمبر الماضي، بينما جاءت العملات المشفرة في آخر القائمة. وكشفت مذكرة من الشركة عن أن نحو ثلثي من استطلعت آراؤهم يخططون للاستثمار في «الاستراتيجية الكلية»، مع تراجع الاهتمام بتداول سندات الحكومة. في الوقت نفسه، احتلت صناديق تداول السلع والأسهم المرتبتين الثانية والثالثة في ترتيب الاستراتيجيات. ووافق غ. وردان بروكس، الرئيس المشارك لـ«مجموعة الاستراتيجيات الكلية» في «إيه كيو آر» على أن السندات السيادية أصبحت أقل أهمية بوصفها مجالاً استثمارياً رئيسياً، وأضاف: «التضخم أصبح الآن أكثر توازناً. من هنا، نعتقد أن الأمور أصبحت أقل يقيناً في جميع المجالات». كما أشار إلى أن سوق العملات، التي تبلغ قيمتها ٧,٥ تريليون دولار يومياً، ستكون في دائرة الضوء. أما بالنسبة إلى العملات المشفرة، ورغم تبني ترامب إياها ووعوده بتنظيم ودي لها وتجميع مخزون من «البتكوين»، فإن بعض مستثمري صناديق التحوط غير مقتنعين حتى الآن. وقالت كارول وارد، رئيسة قسم الحلول في «مان غروب» التي تبلغ قيمتها ١٧٥ مليار دولار: «لم نشهد كثيراً من الطلب من قبل المستثمرين المؤسسين على جانب الحلول لاستراتيجيات تداول العملات المشفرة». وأضاف بنيامين لو، مدير الاستثمار الأول في «كامبريدج أسوشيتيس»، أن بعض الصناديق الآسيوية قد استكشفت الاستثمار في العملات المشفرة بشكل محدود، لكن ذلك لم يترجم إلى نتائج ملموسة حتى الآن. وأشار لو إلى أن العملات المشفرة قد تكون وسيلة تنويع جيدة؛ لأنها تُتداول بشكل مختلف عن الأسواق الأوسع نطاقاً؛ لكنه أضاف: «لكن تقلباتها عالية جداً. عندما تتحدث عن العملات المشفرة، ما الذي نتاجر فيه؟ هل هي فقط العملات المشفرة، أم

يبدو أن الخيار الأفضل لاستراتيجيات صناديق التحوط في العام المقبل هو ما تُسمى «استراتيجية الاقتصاد الكلي»، مع التركيز على الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، فالمستثمرون يراهنون على الكيفية التي ستؤثر بها قرارات السياسة العالمية على الظروف الاقتصادية والتطورات في الأسواق المالية. وقد استفادت عوائد صناديق التحوط هذا العام من تقلبات السوق الحادة التي أطلقتها السياسة، مثل انتخابات الولايات المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، بالإضافة إلى التغييرات في السياسة النقدية، مثل رفع أسعار الفائدة من قبل «بنك اليابان». ويستعد المستثمرون لمزيد من التقلبات في العام المقبل، وفقاً لما ذكره ٧ مستثمرين في صناديق التحوط ومن مديري محافظ الاستثمار لـ«ويتز»؛ بالإضافة إلى نتائج استطلاع رأي حديث. وقال كرايغ بيرغستروم، كبير مسؤولي الاستثمار في «كوريين كابيتال بارتنز»: «تبدو (الاستراتيجية الكلية) مثيرة للاهتمام الآن بالنظر إلى الخلفية السياسية الأكثر اضطراباً، وما يعنيه ذلك بالنسبة إلى السياسات المالية والنقدية». وقد يتسبب فرض الرسوم الجمركية الأميركية في ظل إدارة ترامب الجديدة في ضربات إضافية للاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى مزيد من ضعف اليوان الصيني واليورو، إلى جانب زيادة الضغوط التضخمية التي قد تعوق قدرة «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» الأميركي على خفض أسعار الفائدة. ورغم أن صناديق التحوط المختصة في العملات المشفرة قد تفوقت على استراتيجيات أخرى هذا العام، مع تقدير شركة بيانات «بريكوين» العائد السنوي بـ ٢٤/٥ في المائة، فإن المستثمرين أقل اقتناعاً في عام ٢٠٢٥. واحتلت «الاستراتيجية الكلية» المرتبة الأولى في استراتيجيات صناديق التحوط، وفقاً لاستطلاع

## بدلاً من النظام الحالي الذي يقيد المشتريين بالدفع لدى «غازبروم بنك» فقط

## روسيا تسمح لمستوردي الغاز الأجنبي بدفع ثمنه بمختلف بنوكها

أصدر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، مرسوماً يسمح بموجبه لمشتري الغاز الروسي بدفع ثمنه بعملة الروبل في مختلف البنوك الروسية، بدلاً من النظام الحالي الذي يجبرهم على الدفع لمؤسسة «غازبروم بنك» فقط. يأتي ذلك، بعد قرابة شهر من فرض الولايات المتحدة عقوبات على «غازبروم بنك»، وهو مؤسسة مالية روسية كبرى، في تصعيد لحملة الاقتصادية ضد موسكو، بينما يستعد الرئيس جو بايدن لترك منصبه. وأورد المرسوم أنه أصبح بإمكان مشتري الغاز الأجنبي الدفع بالروبل في بنوك روسية أخرى، وليس فقط من خلال «غازبروم بنك» وذلك حتى الأول من أبريل/ نيسان المقبل. وتهدف موسكو من قرارها إلى تجاوز العقوبات الأمريكية التي طالبت أحد أهم البنوك العاملة في روسيا، ضمن حزمة عقوبات فرضتها واشنطن بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. ومنذ أبريل ٢٠٢٢ وبموجب مرسوم رئاسي، كان المشترون من الدول المصنفة «غير صديقة» مطالبين بدفع ثمن الغاز في «غازبروم بنك»؛ إذ كان البنك يقوم بتحويل العملة للمشتريين، مما أتاح لهم الدفع بالروبل الروسي مقابل إمدادات الغاز. وأتاح المرسوم تحويل العملات الأجنبية إلى الروبل عبر بنوك روسية أخرى، ثم دفع ثمن الغاز للموردين الروس عبر هذه البنوك، دون المرور مباشرة عبر «غازبروم بنك». ويمر أكثر من نصف الغاز الروسي المتجه لمشتريين أجنبيين - بالتحديد أوروبا - عبر الأراضي الأوكرانية، فيما تنتهي اتفاقية عبور الغاز الروسي عبر كييف بحلول نهاية الشهر الجاري. وقال بوتين، بحسب ما أوردت وكالة «تاس» الروسية، الخميس، إن بلاده ستجد طريقة لتوريد الغاز إلى المستهلكين في أوروبا.